

## الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2013 (GSR-13)

### المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات بشأن الدور المتطور

#### لكل من التنظيم والمنظمين في بيئة رقمية<sup>1</sup>



يشهد قطاع الاتصالات تغيرات هائلة تعزى إلى نشر شبكات النطاق العريض المتقاربة (شبكات الجيل التالي) وتقارب وسائل الإعلام والإنترنت وخدمات الاتصالات ووصول أطراف جديدة إلى السوق وتوصيلية الأشياء (إنترنت الأشياء) بالإضافة إلى توصيلية الناس وتغير سلوكيات المستهلكين الذين يطالبون بنفاذ دائم وفوري إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل مكان. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم مقدمو المحتوى والتطبيقات الجدد، مثل الأطراف الفاعلة لتقديم الخدمات غير التقليدية، بتغيير قواعد العمل وديناميات السوق والممارسات التجارية. كما أن الزيادة الحادة في تدفق البيانات الناتج عن سهولة النفاذ إلى المعلومات والتطور السريع للخدمات والتطبيقات الجديدة، مثل الخدمات السحابية أو التطبيقات المتنقلة، إلى جانب التعقيد المتزايد باستمرار لأسواق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تشكل تحدياً لدور المنظمين وولايتهم، وتدعو إلى إعادة النظر في النهج التقليدية للتنظيم في نظام إيكولوجي رقمي.

وإذ نضع في الاعتبار الدور الحاسم الذي تؤديه الاتصالات الإلكترونية في المجتمع الرقمي اليوم، وإذ ندرك الحاجة إلى تكييف تنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للاستجابة بكفاءة وفي الوقت المناسب لتوقعات السوق المتغيرة، التي تعزى إلى تقارب الخدمات والشبكات وسلوكيات المستهلكين، مع تحسين الشمول الاجتماعي والتنمية الاجتماعية، فقد حددنا نحن المنظمين المشاركين في الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2013 وأيدنا هذه المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات التنظيمية بهدف تعزيز التدابير التنظيمية المبتكرة والذكية للاستجابة بشكل أفضل لبيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتغيرة وتسهيل شمول الجميع في بيئة رقمية.

#### 1 التنظيم 4.0: نهج تنظيمية مبتكرة وذكية تسمح بتعزيز المساواة في معاملة الأطراف الفاعلة في السوق بدون فرض أعباء إضافية على المشغلين وموردي الخدمات

نحن ندرك أن المنظمين بحاجة إلى أن يضعوا في اعتبارهم الجوانب التحويلية وعبر الوطنية للتنظيم في بيئة رقمية. ويمثل استعراض السياسات والأطر التنظيمية القائمة بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكيف مع البيئة المتغيرة بسرعة عملية مستمرة تتطلب التنسيق مع أصحاب المصلحة المتعددين. وينبغي أن يؤدي المنظمون دوراً حاسماً في ضمان التنمية السلسلة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لصالح الجميع. ومن شأن الاستخدام والتنفيذ الأكثر فعالية للتكنولوجيات الرقمية، في مجالات مثل الرعاية الصحية والبيئة والنقل، أن يضمن نوعية حياة أفضل، وأن يؤثر أيضاً على العمالة والإنتاجية.

وإننا بذلك نقر بأهمية إجراء تحليل السوق لتقييم أحوال السوق في بيئة متقاربة، من أجل تحديد المشغلين الذين يتمتعون بقوة كبيرة في السوق (SMP) وتخفيف المنافسة في السوق. ويتعين الحرص على أن تكون مبادئ المعاملة العادلة والمتساوية وغير التمييزية سائدة باستمرار بين جميع الأطراف الفاعلة لتحفيز وجود فرص متكافئة بين المتنافسين الخاضعين للتنظيم وغير الخاضعين للتنظيم.

1 تستند هذه المبادئ التوجيهية إلى مساهمات من بربادوس وبلغاريا وبوركينا فاسو ومصر والأردن ولبنان وليتوانيا ومولدوفا وبولندا والبرتغال ورومانيا ورواندا وسانت لوسيا والمملكة العربية السعودية وتونس وأوكرانيا وفانواتو.

ونقر بأن اعتماد إطار تنظيمي يزيل الحواجز أمام الوافدين الجدد إلى السوق، ويكفل إدراج أحكام التنافسية التي تضمن علاقة صحية بين جميع الأطراف الفاعلة (المشغلون ومقدمو الإنترنت ومقدمو الخدمات غير التقليدية وما إلى ذلك)، من طرائق تعزيز نشر شبكات النطاق العريض من الجيل التالي، والوصول إلى التطبيقات والخدمات عبر الإنترنت. وتمكين المستهلكين من اتخاذ قرار مستنير من خلال تطوير أدوات على الخط للتحقق من سرعة الخدمة وجودتها وسعر الحصول عليها تدبير آخر يمكن أن يتخذه المنظمون لحفز المنافسة.

ونحن ندرك أيضاً أن على المنظمين ضمان الاستخدام الكفء والفعال لطيف الترددات الراديوية عند استعراضهم لسياسة إدارة الطيف الخاصة بهم، وذلك من خلال السماح بوجود جيل جديد من المزايدات العلنية والمرونة في استخدام الطيف والاستفادة من طيف "المكاسب الرقمية" لتوسيع أثر النفاذ المتنقل عريض النطاق، في حين يمكن أن تكون "الترددات غير المستخدمة محلياً" متاحة للاستخدام بدون ترخيص مما يسمح بخدمات أكثر قوة للنطاق العريض. ونحن نعتقد أن اعتماد نماذج إدارية أبسط وأكثر مرونة مثل التصاريح العامة أو التراخيص الموحدة ستسهم في زيادة تيسير سبل الدخول إلى الأسواق وحفز المنافسة والابتكار.

ونعتقد أن المنظمين وصانعي السياسات ينبغي أن يسعوا إلى تنفيذ تدابير لرصد استخدام تقنيات إدارة الحركة لضمان أنها لا تميز بشكل غير عادل بين الأطراف الفاعلة في السوق. وعلى المنظمين أيضاً استعراض قوانين المنافسة القائمة لتحديد ما إذا كانت التدابير القائمة على التنظيم أو قانون المنافسة مطبقة بالفعل، وما إذا كانت تعالج بشكل مناسب المسائل التي تميل إلى التأثير على حيادية الشبكات.

ونقر بأهمية أن يفهم المنظمون جميع المعلومات المشمولة في بيئة رقمية لضمان القدرة على تحمل تكاليف النفاذ والحاجة إلى ضمان مستوى معين من نوعية الخدمة (خاصة للاتصالات الحساسة للتأخير في الوقت)، والحاجة إلى إمكانية التشغيل البيئي، دون وضع عبء إضافي على المشغلين ومقدمي الخدمات.

ونشجع المنظمين على ضمان أعلى مستوى من الشفافية والانفتاح، مثلاً عن طريق إتاحة بيانات السوق واللوائح التنظيمية ذات الصلة للجمهور، وإجراء مشاورات متعددة أصحاب المصلحة بشأن المسائل السياسية والتنظيمية التي تؤثر على تنمية المجتمع الرقمي.

ونحن نأخذ بعين الاعتبار ضرورة اعتماد نهج تنظيمي مخفف، يدعو إلى التدخل التنظيمي عند الضرورة فقط، ويضمن في الوقت نفسه عمل قوى السوق بدون قيود وبطريقة تشجع على الابتكار في إطار البيئة القانونية الوطنية المحددة مع الأخذ بعين الاعتبار المفاهيم التنظيمية التقليدية والجديدة. وبصفة خاصة، ينبغي أن يواصل المنظمون ضمان القدرة على التنبؤ باللوائح التنظيمية، وحفز التنظيم المشترك كلما أمكن، وتسهيل اعتماد حل تنظيمي يدار بشكل جماعي بين المنظم والصناعة. وندرك بصفة خاصة أن تشجيع المشغلين ومقدمي الخدمات على اقتراح وتنفيذ أساليب يمكنهم من خلالها تنمية القطاع يمكن أن يحفز الابتكار ويوفر حلاً يعود بالفائدة على كل من الدولة والصناعة. وينبغي أن يضمن التنظيم التنمية المستدامة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يعتبر ضرورياً لجذب الاستثمارات المطلوبة في بيئة رقمية عالمية.

### **حفز الإقبال على الخدمات والنفاذ إلى الخدمات والتطبيقات على الخط**

نحن ندرك أن حفز الإقبال على الخدمات والنفاذ إلى الخدمات والتطبيقات على الخط يحتاج إلى نهج تنظيمية مرنة. ونقر بأن فهم احتياجات الناس وكيف يمكن أن يستفيدوا من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمثل أهمية رئيسية للابتكار، بالنظر إلى أن الشركات التجارية وفرادى المستهلكين على السواء يقدمون حوافز للابتكار.

ونشجع الحكومات على العمل بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة وخصوصاً مع الصناعة والمنظمين لتسهيل ودعم تنمية البنى التحتية وتوفير الخدمات، لا سيما في المناطق الريفية والمناطق المحرومة من الخدمات والتي تعاني نقصاً في الخدمات. ومن جانب العرض، هناك حاجة إلى لوائح ثابتة ويمكن التنبؤ بها للحفاظ على المنافسة الفعالة ودفع تطوير خدمات مبتكرة. ومن جانب الطلب، فإن تدابير من قبيل تجنب الضرائب الباهظة أو الخاصة على معدات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشجيع البحث والتطوير ودعم البرامج الخاصة لتحفيز نمو الأمية الإلكترونية من شأنها زيادة الانتشار وزيادة الطلب وتحقيق شمول اجتماعي أفضل والمساهمة في نمو الاقتصاد الوطني. وللحكومات والمنظمين دور رئيسي في تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفوائدها وزيادة الوعي بها.

## 2 الدور المتطور للمنظم: المنظم باعتباره شريكاً للتنمية والشمول الاجتماعي

نحن نقر بأن المنظم يمكن أن يؤدي دوراً حاسماً في إسداء المشورة إلى الحكومات عند إعداد السياسات المتعلقة بالتنمية والشمول الاجتماعي. ويمكن أن يعمل المنظمون أيضاً كشركاء لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشمول الاجتماعي، عن طريق تسهيل إقامة الشراكات (واستحداثها أحياناً)، مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ومع الجهات المانحة والحكومات والوزارات والمنظمات غير الحكومية الأخرى، وخاصة لتحقيق أهداف النفاذ الشامل إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية والنائية والمحرومة من الخدمات وللأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. ويمكن للمنظمين إقامة الشراكات كذلك مع المدارس والمجتمعات المحلية من خلال مشاريع لتحسين توصيلية المدارس والمجتمعات المحلية لتعزيز استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إضافة إلى توفير إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا وتعزيز التنمية الاقتصادية.

ونشجع أيضاً على إقامة شراكات مع الوكالات العامة الأخرى لتقديم نهج منسق لمصلحة الحكومة والمجتمع ككل. ويمكن للمنظم أيضاً أن يقدم المزيد من المساعدة الاستشارية والتعليمية إلى المجتمعات المحلية.

ونشدد على ضرورة تمتع المنظم بالاستقلال وأن تكون له خطوط إبلاغ واتصالات واضحة مع الوزير المعني بالقطاع لضمان أن تكون الأهداف الوطنية منسقة وقابلة للتحقيق.

ونحن ندرك كذلك أهمية العمل بالتعاون مع الوزارة المعنية بالقطاع للقيام بدور استباقي في تعزيز فوائد الاستفادة من تطبيقات وخدمات التكنولوجيا لدى أصحاب المصلحة وإعلامهم بها وتشجيعهم على استخدامها ورفع مستوى وعيهم بها. ولتشجيع الاستفادة من التكنولوجيا، يمكن للحكومات والمنظمين تسهيل الحصول على الأجهزة المتنقلة المحمولة المزودة بتكنولوجيا النطاق العريض منخفضة التكلفة، مما يسمح للمواطنين بالنفاذ إلى تطبيقات الويب بتخطي الحواجز (مثل بعد المناطق والتكلفة والتوافر) التي تعترض النفاذ إلى الإنترنت بالحاسوب.

## 3 الحاجة إلى تكييف الهيكل والتصميم المؤسسي للمنظم لتطوير التنظيم المستقبلي

نحن ندرك أنه مع تقارب التكنولوجيا والخدمات، قد تنظر الحكومات أيضاً في تحقيق التقارب بين المؤسسات التنظيمية أو تكييف هيكلها لتناسب مع التغيرات في أسواق الاتصالات الإلكترونية. وعلاوة على ذلك، للاستجابة للطبيعة العابرة للحدود والمتراصة للنظام الإيكولوجي الرقمي المتقارب، يلزم تكييف هيكل المنظم ليكون أكثر تفاعلية ومرنة.

ولتشجيع الابتكار والنمو في المستقبل والتنمية المستدامة، يتعين منح المنظم قدرًا كافيًا من المرونة والاستقلال في اتخاذ القرار وإنفاذ الصكوك القانونية والتنظيمية.

ونحن نقر بالحاجة إلى أن يكون المنظمون والموظفون العاملون لديهم على دراية بأحدث التطورات التقنية لمعالجة مسائل مثل التوصيل البيئي وفق بروتوكول الإنترنت وآليات الشحن، والانتقال من الإصدار الرابع من بروتوكول الإنترنت (IPv4) إلى الإصدار السادس (IPv6).

ونحن نرى أن المنظمين عليهم أن يؤديوا دوراً في بناء ثقة المستهلك وحماية أمن الخدمات من خلال معالجة مسائل حماية البيانات والخصوصية وكذلك مسائل الأمن السيبراني. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق تعزيز التعاون مع وكالات حكومية أخرى على الصعيد الوطني وعن طريق التعاون مع المنظمين الآخرين على الصعيدين الإقليمي والدولي. ونحن نضع في اعتبارنا أن تبادل الخبرات والمعارف والأفكار أمر حيوي لمواجهة التحديات الجديدة في النظام الإيكولوجي الرقمي العالمي المتصل بينياً بلا حدود. وعلاوة على ذلك، نشجع على أن تتاح على الخط النهج التنظيمية الذكية المعتمدة والمعلومات ذات الصلة بالقطع.